التقارير

نتائج انتخابات كازخستان الرئاسية

محمد أنور

الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص :

شـهدت كازخسـتان أواخـر نوفمـبر ٢٠٢٣ انتخابـات رئاسـية مبكـرة، تنافـس فيهـا الرئيـس قاسـم جومـارت توكاييـف وخمسـة مرشـحين غـير معروفين لـدى الناخبين من بينهـم سـيدتان، وانتهـت بإعـادة انتخابـه لفترة ولاية جديـدة وأخيرة وبفـارق كبير عن خصومه.

واثـار الخـبراء التسـاؤل حـول الدواعـى وراء التبكـير باجـراء الانتخابـات، وحسـب تقديـرات الخـبراء والمعنيـون بالشـأن السـياسي ، فقـد واجهـت كازاخسـتان تحديـات كبـيرة وأحـداث عنـف شـهدتها البـلاد يناير المـاضي، كانت بدايـة لتحولات كبـيرة، ففى ١٦ مـارس المـاضي، إقـترح الرئيـس إجـراء إصلاحات سياسـية بعيدة شـملت العديد من القوانـين الاصلاحيـة، بلـغ عددهـا حـوالى ثلـث مـواد دسـتور البلاد،تلاهـا التوقيع على سـتة قوانـين ارتـأى خـبراء أنها تسـهم في زيـادة إضفاء الطابـع الديمقراطي عـلى النظام السـياسي وزيـادة تحسـين الضوابـط والتوازنـات بين فـروع سـلطات الدولة،

وحسـب التوقعـات سـيعمل توكاييف بعد ولايتـه الجديدة عـلى تحقيق إصلاحات أكـبر وعـد بهـا خـلال برنامجـه الإنتخـابي، وتدعيـم أركان الحكـم بعـد الحـد مـن نفوذ مجموعـة سـلفه القـوي نور سـلطان نزاربـاييف الذى حكـم البلاد لمدة ثلاثـة عقود و٥ ولايـات رئاسـية متتاليـة، كـما سـيتاح لتوكاييـف خـلال الأعوام السـبعة المقبلـة تعزيز سـلطته، باعتبـار أن فـوزه يُعـد بمثابـة تفويـض مطلـق عـلى غـرار ذلك الـذي حظي به نزاربـاييف.

Abstract:

In late November 2023, Kazakhstan saw early presidential elections, in which President Kassym-Jomart Tokayev contested five unknown candidates, including two women, and ended in his re-election for a new and final term, far from his opponents.

The experts questioned the reasons for the early holding of the elections and, according to experts' estimates, those involved in the elderly political affairs, Kazakhstan faced major challenges and violent events in the country last January On March 16, the President proposed far-reaching political reforms involving several reform laws. Approximately one third of the articles of the country's Constitution, followed by the signing of six laws which experts considered would contribute to the further democratization of the political system and the further improvement of checks and balances between branches of State power.

After his new term, Tokayev will pursue the most promising reforms during his election programme. s powerful predecessor, Nursultan Nazarbayev, who ruled the country for three decades and five consecutive presidential states, Tokayev's power will also be strengthened over the next seven years, as his victory is an absolute mandate similar to that of Nazarbayev

مقدمة :

شـهدت كازخسـتان سـابع انتخابـات رئاسـية تشـهدها البـلاد منـذ اسـتقلالها عـام ١٩٩١ ،أواخـر نوفمـبر الماضي،انتخابـات رئاسـية مبكـرة، تنافـس فيهـا الرئيـس قاسـم جومـارت توكاييـف وخمسـة مرشـحين غير معروفين لـدى الناخبين من بينهم سـيدتان، وانتهـت بإعـادة انتخابـه لفـترة ولايـة جديـدة وأخـيرة وبفـارق كبـير عـن خصومه.

واللافـت أنـه كان مـن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسـية عـام ٢٠٢٤ ، إلا أن الرئيس

ووسط تماوجات شهدتها الساحة الداخلية أعلن في رسالة وجهها إلى الشعب في الأول من مايو الماضي عن انتخابات رئاسية مبكرة في البلاد، فيما تم الإبقاء على بدء انتخابات مجلس النواب والمجالس المحلية في النصف الأول من العام المقبل.

ولعل التساؤل الذى يبرز، ماهي الدواعى وراء التبكير باجراء انتخابات رئاسية كان مُقدر لها العام القادم، وحسب تقديرات الخبراء والمعنيون بالشأن السياسي الكزخي، فقد واجهت كازاخستان تحديات كبيرة وأحداث عنف شهدتها البلاد يناير الماضي، والتي كانت بداية لتحولات كبيرة، ففى ١٦ مارس، إقترح رئيس البلاد إجراء إصلاحات سياسية بعيدة المدى، تطلبت الاستفتاء علىها فى مايو ٢٠٢٢ وشملت العديد من القوانين الاصلاحية، بلغ عددها حوالى ثلث مواد دستور كازاخستان،، تلاها توقيع الرئيس على ستة قوانين ارتأى خبراء أنها تسهم في زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي وزيادة تحسين الضوابط والتوازنات بين فروع سلطات الدولة، ومن بين تلك التعديلات إعادة توزيع السلطات من الرئيس إلى البرلمان، وإنشاء المحكمة الدستورية اعتبارًا من يناير من العام المقبل، وتبسيط إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية، وزيادة مشاركة المواطنين في حكم الدولة، فضلاً عن صون حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون وتكافؤ الفرص، ولعل من أبرز التعديلات الدستورية التي تم إقرارها، التعديل الدستوري بقصر فترة الرئاسة لولاية واحدة دون تجديد، ولكن مدتها ٧ سنوات وليس خمسة أعوام فقط.

فيما رأى محللون أن إعلان توكاييف عن انتخابات مبكرة، هدفت فى المقام الأول إلى طي صفحة عام صعب، شهدت فيه كازخستان الغنية بالنفط والواقعة على مفترق طرق تجارية مهمة، عندما تحولت مظاهرات احتجاج على غلاء المعيشة إلى «أعمال شغب» ونزاعاً حاداً بين أجنحة السلطة، ولكنها سرعان ما تطورت وإنتهت بمقتل ٢٣٨ شخصًا، ما أجبر الرئيس وأجهزته الأمنية للتعامل مع الأحداث، واستعان خلالها بروسيا لإخماد تلك الإنتفاضةإ إلا أنه حاول المحافظة على شعرة معاوية بالحفاظ على مسافة مع موسكو متجنبا التعبير عن أي تأييد علني لحربها في أوكرانيا، كما عزز علاقاته بالصين وكذلك مع أوروبا كقوة تحقق توازنًا مع النفوذ الروسي.

وحسب التوقعات سيعمل توكاييف بعد ولايته الجديدة على تحقيق إصلاحات

أكبر وعد بها خلال برنامجه الإنتخابي، ووتمتين أركان الحكم بعد الحد من نفوذ مجموعة سلفه القوي نور سلطان نزاربابيف الذى حكم البلاد لمدة ثلاثة عقود و ٥ ولايات رئاسية متتالية، كما سيتاح لتوكاييف خلال الأعوام السبعة المقبلة تعزيز سلطته، باعتبار أن فوزه يُعد بمثابة تفويض مطلق على غرار ذلك الذي حظي به نزاربابيف .

وعلى الرغم أن شعار حملة توكاييف الإنتخابية كانت تُلخص مشروعه لإنشاء «كازاخستان الجديدة» أكثر ديمقراطية وأكثر مساواة وإصلاحاً اقتصادياً، وألا يكون هناك احتكار للسلطة»، مثلما أشرف وهو زير خارجية سابق ونائب سابق للأمين العام للأمم المتحدة، عل تقليل الفجوة بين الدخول بالقضاء على الفساد ومن خلال توزيع أكثر عدلاً للثروة، إلا أن هذا العام وحسب محللون، تحول فيه توكاييف الدبلوماسي المحترف إلى رئيس عنيد سمح باستخدام القوة المفرطة لإسكات «مثيري الشغب» في يناير الماضي، كما أعتقل أقارب نزاربابيف والعديد من المحسوبين عليه .

ولهذا يتناول التقرير مسارات انتخابات الرئاسة ومالاتها، والنظر الي البيئة السياسية والاقتصادية التى عجلت بتنظيمها بعدما كان مقرراً لها العام القادم، وما أفضت إليه بفوز ساحق لتوكاييف إعطاءه فسحة أطول من الوقت لتحقيق اصلاحات وعد بها مواطنو بلاده.

أحداث ساخنة مهدت لتغييرات واسعة:

شهدت كازخستان أوائل العام الماضي، وبالتحديد فى شهر يناير ،وعلى مدار العام جملة من الأحداث التي مهدت الطريق نحو إستحداث تغييرات استراتيجية غير خارطة العمل السياسي ى البلاد، وحسب أغلب أراء المحللون والمختصون بالشأن السياسي الاسيوى، فقد أثبت الرئيس الكزخى أنه قائد قوي ورجل دولة وسياسي مخضرم، استطاع تجاوز الازمة بحكمة وتأن وبأقل قدر من الخسائر بقرارات تحفظ عهده الذي قطعه على شعبه ووطنه دون قيد أو شرط، وافشل مخططات المحرضين والمتآمرين الذين وقفوا وراء أعمال الشغب.

وكانت الجمهورية السوفيتية السابقة الواقعة في وسط آسيا والغنية بالمعادن والموارد النفطية، قد شهدت اضطرابات في يناير الماضي أوقعت أكثر من ٢٣٠ ضحية،

في أسوأ أعمال عنف تشهدها البلاد منذ استقلالها في ١٩٩١، وسبقتها احتجاجات سلمية على ارتفاع أسعار الوقود تطوّرت إلى صدامات بين قوات الأمن ومدنيين، وشكّلت تلك الاحداث منعطفاً كبيرا، دفعها بحسب تعبير عالم السياسة أندريه تشيبوتاريف، « إلى حافة حرب أهلية»، لكنها شكلت «حافزاً لتغيير أسس المجتمع والدولة»، فيما قال صندوق النقد الدولي إن التوتر الاجتماعي الذي نشأ في بداية تظاهرات يناير يمكن أن يظهر مجدداً بسبب الانعكاسات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا، في ظل اعتماد كازاخستان اقتصادياً إلى حد كبير على روسيا.

فمع تصاعد أعمال العنف التي شهدتها البلاد، أعاد قاسم توكاييف، تقديراته وتباينت ردود أفعاله بقدر تباين تحركات المتظاهرين وما يرفعونه من شعارات، وسرعان ما تحولت من طابعها الاقتصادي الذي اقتصر على رفض رفع الأسعار، إلى الطابع السياسي الذي تمثل فيما رفعوه من مطالب وما إن اتخذت الأحداث طابعاً وصفه توكاييف بأنه «تخريبي من تدبير قوى خارجية»، حتى تصاعدت ردود أفعاله التي استهلها بعدد من القرارات والإجراءات، ليس فقط بإقالة عدد من المحسوبين على الرئيس السابق نور سلطان نزاربابييف،ومنهم كريم ماسيموف سكرتير مجلس الأمن الوطني الذي اتهمه بالخيانة العظمى، بل واعتقالهم تمهيداً لمحاكمتهم جزاء التقصير في القيام بأعباء مناصبهم. وقال توكاييف بمسؤولية ماسيموف، الذي سبق وتولى منصب رئيس الحكومة إبان سنوات حكم نزاربابييف، عن تسلل المقاتلين والإرهابيين الذين قال إن عددهم بلغ ٢٠ ألفاً، «انضمت إليهم ما وصفها بـ»الخلايا النائمة» التي قدر عددها بقرابة ثلاثة آلاف من النشطاء، ومنهم أجانب»، على حد تصريحه الذي تناقلته وكالات الأنباء المحلية والعالمية.

وهكذا، تحول الدبلوماسي الأرستقراطي إلى قائد «محارب» سرعان ما أمسك بتلابيب الموقف وزمام الأمور، التي فرضت عليه الجنوح نحو مزيد من التشدد، وتوالت القرارات التي عادت لتدخل الطمأنينة إلى نفوس مواطنيه، ومنها قراره استدعاء قوات حفظ السلام لبلدان معاهدة الأمن الجماعي

وكان بوتين قد أكد إن محاولة الانقلاب والهجوم على كازاخستان هو عمل عدواني، وكان من الضروري الرد على ذلك من دون تأخير»، مشيراً إلى «أن بعض القوى الخارجية والداخلية استغلت الوضع الاقتصادي في كازاخستان لتحقيق

أهدافها ،وان تلك الأحداث ليست المحاولة الأولى، ولن تكون الأخيرة للتدخل الخارجي»، مؤكداً أن دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي أظهرت أنها لن تسمح بـ»ثورات ملونة»، معيدا إلى الأذهان ما سبق وقاله في أكثر من مناسبة لدى تحذيره من مغبة «الثورات الملونة»، ومحاولات تغلغل قوى بعينها في الشئون الداخلية لعديد من بلدان الفضاء السوفياتي السابق،

وفيما لا يزال الغموض يحيط بالأسباب التي أدت إلى أعمال الشغب وبالجهات التي تقف وراءها، وتسببت بأضرار كبيرة في وسط «ألما آتا، اتهم توكاييف «إرهابيين» بالسعي إلى الاستيلاء على السلطة وأعطى توجيهات للجيش بـ»إطلاق النار»،وتعقب المخربين خلال الاضطرابات فيما أعلنت السلطات في كازاخستان، عن اعتقال ما يقارب الـ ٨ آلاف شخص على خلفية الاضطرابات التي ضربت البلاد أوائل العام الجاري، فيما قامت عناصر إنفاذ القانون بالتعاون مع أفراد الحرس الوطني والقوات الخاصة في مدينة أ لما آتا ، باحتجاز ٢٠٧ أشخاص، ومصادرة ٥ سيارات مسروقة، كما صادرت بضائع مسروقة وعددا من الأسلحة النارية والبيضاء.

وبعد الأزمة، نوه توكاييف بإنجازات سلفه نزاربايف، في المقابل وجه إليه انتقادات علنية متّهما إياه بحماية «أثرياء» خلال عهده على حساب الشعب وأوقف ابن شقيق الرئيس السابق، خيرت ساتيبالدي، في مارس واتُهم بالاختلاس.

وحسب تقارير محللين، فقد حاول توكاييف وهو دبلوماسي سابق استثمار تلك الاحداث، وعد ببناء «كازاخستان جديدة» أكثر عدلاً وأقل فساداً، وشن حملة تطهير واسعة معززاً بذلك سلطته بعد أكثر من ٣ سنوات على توليه السلطة في ٢٠١٩،وفيما نجح فى تحييد ظهور أي معارضة، دعا توكاييف لإدخال إصلاحات كبرى بإعادة توزيع السلطات من الرئيس إلى البرلمان، وتبسيط إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية، وزيادة مشاركة المواطنين في حكم الدولة، فضلًا عن مزيد من الحماية لحقوق الإنسان، ووفقًا لاقتراح الرئيس الكازاخستاني توكايف طرحت مؤسسة الرئاسة قرارا رئاسيا يتضمن تعديلات دستورية، من ضمنها تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية بـ٧ سنوات غير قابلة للتجديد، بعد أن كانت ٥ سنوات قابلة للتجديد مرتين على التوالي، كما أقر البرلمان بدوره هذه التعديلات بعد أن طرحها الرئيس للاستفتاء فى يونيو ٢٠٢٢، حيث أيد ٧٧٪ من الناخبين التعديلات

الدستورية التي اقترحها الرئيس وبذلك طوت البلاد صفحة عهد الرئيس السابق نور سلطان نزاربايف الذي حكم ٣٠ عاماً، وروّج توكاييف للإصلاح باعتباره أساساً لعقد اجتماعي جديد في البلاد، ويقول محللون إن التصويت تم اعتباره بروفة لمحاولته الفوز بولاية ثانية كرئيس، وأن من شأن الاستفتاء على الدستور أن يعدل ثلث بنوده في كازاخستان ويجرد خصوصاً نزاباييف من لقب «زعيم الأمة» الذي يمنحه سلطات واسعة، كما يمنع التعديل الدستوري مقرّبي القادة من تولي مناصب حكومية رفيعة المستوى، وبحسب توكاييف، يفترض أن يضع الاستفتاء حداً للنظام «السوبر رئاسي» الذي لطالما حصر النفوذ بيد نزاربايف.

حيث جرى اصلاح النظام البرلماني وتوسيع صلاحياته واعتماد النظام الانتخابي المختلط للمجلسين النواب والشيوخ، وتخفيض الكوتا الرئاسية في مجلس الشيوخ، وهي تغييرات مهمة، كون نظام الأغلبية، على سبيل المثال، يتيح استدعاء النائب بناءً على طلب الناخبين. وتم ترسيخ فقرة الدستور التي تنص على أن الأرض وخيراتها هي ملك للشعب.

وقد أعرب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة عبد الله شهيد، خلال زيارة رسمية إلى كازاخستان عن تقديره البالغ لإصلاحات توكاييف، ووفقا له، فإن الإصلاحات الديمقراطية الجارية ستعزز حماية حقوق الإنسان وتطوير المجتمع المدني في كازاخستان إلى مستوى مرموق تماما.

كما وقّع الرئيس على قانون يُعاد بموجبه تسمية عاصمة البلاد آستانا، وذلك في قطيعة لإرث الرئيس السابق نور سلطان نزاربايف، الذي سبق أن سمّى العاصمة «نور سلطان» عام ٢٠١٩. وعُرفت آستانا بناطحات السحاب وسط سهول شمال كازاخستان، واتخذت اسم «نور سلطان» في مارس ٢٠١٩، وذلك تيمناً بالاسم الأول للرئيس السابق نور سلطان نزاربايف، بعد مغادرته السلطة.

وفى ظل توالى الأحداث.... ومع إقتراب موعد الإستحقاق الرئاسي، أعلنت السلطات اعتقال ٧ من أنصار أحد المعارضين، بتهمة التخطيط لـ»انقلاب»، فيما قالت لجنة الأمن القومي أن الموقوفين كانوا جزء من مجموعة إجرامية ناقشت منذ أشهر خططاً لتنظيم أعمال شغب وانقلاب وإعلان حكومة مؤقتة، وأضافت التقارير أنهم «يتعاطفون مع المصرفي الهارب مختار أبليازوف (معارض في المنفى)

ويشاركونه الآراء نفسها، وكانوا يخططون «لأعمال شغب ومهاجمة مبان لقوات حفظ النظام، وأوضحت اللجنة أنه «منذ أحداث يناير واصلت عناصر متطرفة إعداد خطط لزعزعة الاستقرار، والاستيلاء على المدن في كازاخستان، بما في ذلك ألماتي وأستانا»، وهما على التوالي أكبر مدينة في البلاد وعاصمتها.

الانتخابات في ظل التنافس الروسي - الأمريكي – الصيني:

الشاهد أن أغلب تقارير المحللين والمتابعين للشأن السياسي فى اسيا الوسطى، أكدت على شعور موسكو بالقلق من التغيير التدريجي الذي يطرق أبواب الدول السوفياتية السابقة، خاصة بعد احتجاجات بيلاروسيا على خلفية رفض المعارضة نتائج الانتخابات الرئاسية، وأزمة وإنقلاب قيرقيزستان بعد الإنتخابات البرلمانية، في ظل الإقتصاد المتعثر بسبب جائحة كورونا التي زادت من غضب الشعوب ونقمتها.

وذهبت بعض وسائل الإعلام الروسية، خلال التحضير لانتخابات كازاخستان البرلمانية، إلى التحذير من تكرار السيناريو البيلاروسي وتحدثت تقارير روسية عن الدعم الكبير من قبل واشنطن للناشطين والمنظمات العاملة في مجال الحريات والمجتمع المدني، عبر تقديم المنح الدراسية والدورات التدريبية، بالإضافة إلى الدعم المادي خلال السنوات الأخيرة للثورات الملونة"

والواضح أن حكام آسيا الوسطى أدركوا في الفترة الأخيرة أن خلق نوع من التوازن بين القوى العظمى «أميركا وروسيا والصين» في المنطقة، لم يعد كافياً لاستمرار الاستقرار السياسي، لا سيما أن الصراع على النطاق المحلي في دول عدة ربما يتحول في أي لحظة إلى نزاع إقليمي، وربما يتجه إلى صراع دولي بأساليب غير تقليدية، كما حدث في دول عدة، تحولت لاحقاً إلى ساحة حرب بالوكالة بين الغرب وموسكو، إضافة إلى انحرافها في أكثر من مكان إلى أكثر من اتجاه، مع دخول أطراف إرهابية انفصالية أو متطرفة دينية على خط الأحداث، ومن هنا يعد الحفاظ على استقرار دول آسيا الوسطى ضماناً لاستقرار الدول المتحالفة معهم أيضاً، وهو ما قد يتوفر في روسيا والصين، فروسيا تريد الحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري في المناطق التي تعد حدائق خلفية لها، ومنع حدوث أي فوضى قد تنتقل إلى عمقها الداخلي، في حين تنظر الصين للمنطقة كميناء تجاري مهم، يؤمن لها الطاقة الرخيصة، إضافة إلى ممر عبور ضخم لتصريف بضائعها.

مـن ناحيـة اخرى، أصبـح التنافس الاقتصادي في كازاخسـتان الحديثـة، أكثر وضوحاً بـين روسـيا والصـين، حيـث تسـتثمر الصـين بنشـاط في الطاقـة وفي مـشروع النقل على طريـق الحريـر الجديد، المصمم لربطهـا بالاتحاد الأوروبي عبر الطرق السريعة وخطوط السـكك الحديديـة. وفي هـذه الحالـة سـتكون دولتـا العبـور هما كازاخسـتان وروسـيا، لذلـك تدعـم وسـائل الإعـلام الروسـية الرسـمية أيضـاً هـذا المـشروع، عـلى اعتبـار أنـه متوافـق تمامـاً مـع التكامل داخـل الاتحـاد الاقتصـادي الأوراسي. ومع ذلـك، بالنظر إلى المسـتقبل، مـن الممكن تمامـاً التنبؤ بنمو الاسـتثمارات الصينية في كازاخسـتان (وبالتالي التأثـير عليهـا)، في حين أن روسـيا، بمشـاكلها الاقتصادية الخاصة، سـتتخذ موقفـاً دفاعياً ومحافظـاً بشـكل متزايـد في كازاخسـتان، بالاعتـماد فحسـب عـلى «الروابـط والتاريـخ المشترك".

حيـث تدفـع عديـد مـن العوامل روسـيا وكازاخسـتان لتجديـد تحالفهـما، للحفاظ عـلى الاسـتقرار الداخـلي في البـلاد، وإنقـاذ الأخـيرة مـن الغـرق في تيـار القـوة الصيني، وتسـير بموسـكو وتوكاييـف نحـو بعضهـما جملـة مـن العوامـل، ابتـداءً مـن انكفـاء واشـنطن عـن عديـد مـن المناطـق في العـالم، والتنافـس المتصاعـد بينهـا وبـين موسـكو وبكـين، والتصريحـات التـي تصـدر مـن الإدارة الأميركيـة الجديـدة عـن محاربـة نفـوذ موسـكو، ومحاولـة فتـح جبهـات عـدة في الجـوار الروسي لإغـراق الكرملين في مسـتنقع لا يعـرف نهايتـه، حيـث إن أغلـب التحـركات والاحتجاجـات الشـعبية كانـت تنتهـي باسـتهداف المصالـح الروسـية في المنطقـة.

الرئيس توكاييف:

وُلـد توكاييـف، في مدينـة ألماتـا يـوم ١٧ مايـو عـام ١٩٥٣ في عائلـة مـن النخبـة الثقافيـة السـوفياتية ،وكان والـده، كيميـل توكافيتـش توكاييـف، كاتبًا قازاقياً مشـهوراً، فيـما عملـت والدتـه، تـورار شـابارباييفا، في معهـد ألماتا التربـوي للغـات الأجنبية،تخرج مـن معهـد موسـكو الحكومـي للعلاقـات الدوليـة (١٩٧٥)، والأكاديميـة الدبلوماسـية بـوزارة الخارجيـة الروسـية (1992).

ويحمـل توكاييـف شـهادة دكتـوراه في العلـوم السياسـية، ودكتـوراه في العلـوم التاريخيـة وتقلّـد عـدّة مناصـب سياسـية في بـلاده، كان أولهـا في وزارة خارجية الاتحاد السـوفياتي السـابق، عـام ١٩٧٥، حيـث عمـل دبلوماسـياً في سـفارة موسـكو لـدى

سـنغافورة.

وإثـر اسـتقلال كازاخسـتان، عُـيّن نائبـا لوزيـر خارجيـة بـلاده، عـام ١٩٩٢، قبـل أن يـترأس الـوزارة بعد عامين لخمس سـنوات، ومنها إلى رئاسـة الحكومـة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢، ثـم عـاد لتـولي وزارة الخارجية لخمس سـنوات أخرى، ومنها إلى رئاسـة مجلس الشيوخ.

في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ – وزير خارجية جمهورية كازاخسـتان، وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ تـولى منصـب نائـب، رئيـس مجلس الشـيوخ في برلمـان جمهورية كازاخسـتان في الـدورة الثالثة.

ومـن ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ – نائـب الأمـين العـام للأمـم المتحـدة، ثـم رئيسـاً للمكتـب الأوروبي للأمـم المتحـدة .

١٦أكتوبر ٢٠١٣ انتخب رئيسًـا لمجلس الشـيوخ في برلمان جمهورية كازاخستان، وفى سـبتمبر ٢٠١٧ أعيد انتخابه رئيسـا لمجلس الشـيوخ في برلمان جمهورية كازاخستان.

٢٠ مـارس ٢٠١٩ نقـل صلاحيـات رئيـس جمهوريـة كازاخسـتان إلى رئيـس مجلـس الشـيوخ ، وفي ٩ يونيو ٢٠١٩ أحرز فوزاً سـاحقًا في الإنتخابات الرئاسـية المبكرة كمرشـح من حـزب «نـور الوطن».

وخـلال قيادتـه لـوزارة الخارجيـة، كان لتوكاييـف دور حيـوي في مجال منع انتشـار الأسـلحة النوويـة، حيـث شـارك في مؤتمرات المراجعـة المتعلقة بمعاهدة عدم انتشـارها في عامـي ١٩٩٥ و٢٠٠٥.

وفي عـام ١٩٩٦، وقـع عـلى معاهـدة الحظر الشـامل للتجـارب النوويـة في نيويورك، وفي عـام ٢٠٠٥ وقـع في مدينـة سيميبالاتينسـك على معاهدة إنشـاء منطقـة خالية من السـلاح النووي في آسـيا الوسطى.

إلى جانـب لغـة بـلاده الأم، يتحدث توكاييف الروسـية والإنجليزيـة والصينية، وكان مـن داعمـي تحويـل الكتابـة في البلاد من الأحـرف الكيريليـة إلى اللاتينية.

كـما يُشـتهر الرجـل باقتراحـه تشـديد العقوبـات على تجـار المخـدرات لتصل حتى السـجن المؤبـد أو الإعـدام، حيـث اعتـبر هـذه الأنشـطة معادلـة للإرهاب الـذي يهدد مصالـح البـلاد القومية.

تطورات العملية الانتخابية:

بالنظر إلى التحديات الجيوسياسية العالمية الكبيرة، فإن انتخابات كازخستان ليست مهمة فقط لمواطنيها الكزخيين فحسب، بل للمجتمع الدولي أيضًا، باعتبار كازاخستان دولة تقع بين آسيا وأوروبا، وتلعب دورًا رئيسيًا في ممرات التجارة، بالإضافة لعلاقاتها الدبلوماسية المبنية على سياسة متعددة الأطراف.

كما تعد السياسة الخارجية لكازاخستان متوازنة وتنال الاحترام في معظم عواصم العالم حيث قامت خلال فترة ما بعد الاستقلال ببناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية كافة من روسيا والصين الى الولايات المتحدة والعالم العربي مع بقاء الأولوية دائماً للسيادة الوطنية سعياً منها للحفاظ على التوازن في علاقاتها على الرغم من التعقيدات الجيوسياسية المحيطة والصراعات الاقليمية المجاورة .

وقد أعلن رئيس كازاخستان عن برنامج رئاسي يهدف حسب قوله لإجراء تحديث شامل للنظام السياسي في البلاد مع التركيز على تعزيز الديمقراطية والمساءلة والإستدامة في إدارة الدولة بهدف إحداث تحول جذري في النظام السياسي للبلاد ودمقرطة المجتمع الكازاخستاني ككل.

حيث تنافس في المعترك الانتخابي، ٦ مرشحين، كان من بينهم الرئيس الحالي جومارت توكاييف مرشح الائتلاف الشعبي، والخبير الإقتصادي ميرام كازهيكن، من النقابات العمالية في كازاخستان، وزيجولي دايرابايف مرشح حزب الشعب الوطني الديمقراطي «أويل»، وكركات عابدين عن «التحالف الوطني للأخصائيين الإجتماعيين المحترفين»، وسلطانات تورسينبيكوفا عن جمعية «الأمهات الكازاخستانيات - الطريق إلى التقاليد»، ونورلان أويسباييف عن الحزب الوطني الإشتراكي الديمقراطي المعارض.

وكانت عملية مشاركة إمراتين وهما،كركات عابدين من التحالف الوطني للأخصائيين الإجتماعيين المحترفين، وهي شخصية عامة وعضو اللجنة الوطنية لشئون المرأة والأسرة والسياسة الديموجرافية، وسلطانة تورسينبيكوفا وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، بمثابة سابقة أولى في تاريخ كازاخستان السياسي، إستثمرتها الحكومة فى حملة الرئيس حيث أكدت أن مشاركة المرأة الكزخية فى انتخابات الرئاسة إنما تدلل على التطور الديمقراطي المستمر في

كازاخستان والتوجه الصحيح للدولة فى إقرار المساواة بين الجنسين فى ممارسة العمل السياسي وأن البلاد إتخذت خطوات ملموسة لضمان المساواة تعزيز دور المرأة في العمل والسياسة، خاصة وأن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان تصل إلي ٢٧ ٪، وهناك وزيرات في الحكومة ومشاركات في مختلف القطاعات، فيما رحب مواطنون كازاخستانيون بهذه الخطوة، معتبرين أنها تشكل تعزيزاً للديمقراطية وتأكيداً للإرادة السياسية بتمكين المرأة ومساواتها.

استطلاعات رأي أولية:

وقبيل إجراء عمليات الإقتراع لاختيار الرئيس الجديد للبلاد، تم إجراء العديد من إستطلاعات الرأى وقياسات الرأى العام الكزخى حول تصوراتهم ومواقفهم تجاه الانتخابات الرئاسية، والشاهد أن نتائج جميع الاستطلاعات اكدت على توقع فوز الرئيس توكاييف، ولكن بإختلاف النسب، وأكدت ثلاثة إستطلاعات، فوز الرئيس بنسب تتراوح بين ٨٢,٢ - ٨٥,٥٢ ٪ من الأصوات، لقناعتهم أنه يخوض غمار الماراثون الانتخابي أمام ٥ مرشحين مغمورين، فيما أظهر استطلاع أجُري لحساب الإذاعة والتلفزيون الرسميين فوز توكاييف بنسبة ٨٢,٤٥٪ من الأصوات.

وكان استطلاع لآراء الناخبين لدى خروجهم من مراكز الإقتراع أجراه معهد المجتمع المفتوح للدراسات الدولية والإقليمية، بمشاركة ٣٠٤ آلاف ناخب من مناطق مختلفة في كازاخستان، قد توقع أن يحل الرئيس توكاييف في المركز الأول بنسبة أصوات قد تصل إلي ٨٢,٤٥ ٪ متفوقًا بفارق كبير على منافسيه في الانتخابات، بينما حصل توكاييف على نسبة ٨٥,٥٢ ٪ من الأصوات وفق استطلاع أخر أجراه معهد سياسة المجتمع التابع لحزب أمانات .

إنطلاق العملية الانتخابية

انطلقت عملية الإقتراع فى جمهورية كازاخستان الأحد، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢، حيث فتحت مراكز الإقتراع البالغ عددها ١٠,٣٣ الاف مركز أبوابها أمام ١٢ مليون ناخب مسجلين فى قوائم الانتخابات، في تمام الساعة السابعة بالتوقيت المحلي، كما فتحت المراكز أبوابها في خمس مناطق في كازاخستان - أكتوبي وأتيراو وكازاخستان الغربية وكيزيلوردا ومانجيستاو - وفقا لحدود المناطق الزمنية، فضلاً عن ٦٨ مركز انتخابي آخر في ٥٣ دولة للمواطنين الكزخ المتواجدين فى مختلف بلدان العالم، بما في ذلك

٥ مراكز في روسيا موسكو وبطرسبورج وأستراخان وقازان وأومسك.

واستمرت عمليات الإقتراع والتصويت حتى الثامنة مساءاً وبعد انتهاء التصويت، بدأ أعضاء اللجان الانتخابية فرز الإستمارات وتسجيل الأصوات المدلى بها لكل مرشح، وتم تخصيص فترة ١٢ ساعة فقط لهذا الغرض، وبدأ نشر نتائج أولية للاقتراع فى السادسة من نفس اليوم .

ووفقاً لدستور البلاد، يتم الإعلان عن الفائز في الانتخابات في غضون سبعة أيام، وإن كان المعمول به من الناحية العملية، أن تصبح النتائج الأولية معروفة صباح اليوم التالي بعد يوم التصويت.

وحسب ما تم الإعلان عنه أدلى توكاييف بصوته في وقت باكر في العاصمة أستانا، بينما قام المرشحون الاخرون الستة بإدلاء أصواتهم فى مراكز اقتراع مختلفة.

وكان الرئيس توكاييف قد صرح للصحفيين بعد بدء الانتخابات: إن حكومة بلاده ستواصل العمل بعد الانتخابات الرئاسية، ووعد بأن يدلي في نهاية العام ببيان منفصل عن الانتخابات البرلمانية، مشيراً إلى أنه في حال فوزه فإنه يخطط لإجراء تغييرات محدودة في تكوين الحكومة و الإدارات الأخرى.

وفيما أكد محللون أن هذه الانتخابات يُفترض أن تدشن حقبة «كازاخستان الجديدة»، ارتاى أخرين أن ما تم وما شهدته البلاد خلال الفترة الماضية على مدار عام ٢٠٢٢ لا يوحي بتغيير حقيقى، فى ظل مشهد سياسي مقفر وسط وجود معارضة شكلية وضغوط من السلطات، وهو ما أقرته نسب من تعليقات المشاركين فى عمليات الاقتراع، التي جاءت ما بين مؤيد ومعارض، ففيما أكدت نسبة من المشاركين أن الانتخابات مضيعة للوقت، لانهم يعرفون مسبقا من سيفوز، خاصة وأنهم لا يعرفون اجندة وماهية وتوجهات المرشحين الآخرين المنافسين للرئيس، اكدت نسبة أكبر ان الرئيس توكاييف هو خيارهم الوحيد لمستقبل البلاد.

أما جماعات من المعارضة ووسائل الإعلام المحلية فقد أكدت فى تقارير لها أن الشرطة احتجزت عشرات ممن نظموا احتجاجات محدودة على التصويت في ألما آتا ووصفوه بأنه غير قانوني. وقالت الشرطة إنه سيتم الإفراج عن بعضهم قريباً بينما سيواجه آخرون تهماً بارتكاب جنح.

إعلان النتائج النهائية للإنتخابات:

وكما توقع المحللون، جاءت نتائج الانتخابات مؤكدة على إنفراد توكاييف واعتلاءه مقدمة تصويت الناخبين بنسب شبه كاملة، حيث أعلن نورلان أبديروف، رئيس اللجنة المركزية للانتخابات في مؤتمر صحفي، عن فوز قاسم جومارت كاميليفيتش توكايف بـ ٦ ملايين و٤٥٦,٣٩٢ صوتًا بما يقارب نسبة الـ ٨١,٣١٪ من أصوات الناخبين، من إجمالي نسبة مشاركة بلغت ٦٩,٤٤%..

فيما جاء فى المرتبة الثانية وبفارق كبير، مرشح حزب «أويل»، زيجولي دايرابايف، بحصوله على ٣,٤٢٪ فقط من إجمالى عدد المشاركين فى عملية الإقتراع ، بينما حل فى المركز الثالث مرشح اتحاد النقابات الكازاخستانية، ميرام كاجيكين، بنسبة ٢,٥٣٪ ، ثم رابعاً مرشح التحالف الوطني للأخصائيين الاجتماعيين المحترفين»، كارارات أبدين الذي حصل على نسبة ٢,٦٪، والمرشحة عن الجمعية العامة «الأمهات الكازاخية – الطريق إلى التقاليد»، سلطانة تورصينبيكوف – بنسبة ٢,١٢٪، وأخيراً فى المركز السادس رئيس فرع الحزب الديمقراطي الاشتراكي الوطني المعارض في أستانا، نورلان أويسبايف بنسبة ٢,٢٢٪.

ووفقا لهذه النتيجة يكون توكاييف قد فاز بفترة رئاسة ثانية، لكنه لن يكون قادراً على العمل كرئيس إلا لولاية واحدة مدتها سبع سنوات، وهي إحدى مبادراته الرئيسية التي تم التصويت عليها في استفتاء ٥ يونيو وتم التوقيع عليها ليصبح قانونا في سبتمبر ٢٠٢٢.

ومن ثم تم الإعلان رسمياً عن بدء حقبة جديدة من مستقبل كازاخستان، حيث أكد توكاييف في كلمة عبر التلفزيون أن الانتخابات كانت تعددية، معتبراً أنها أظهرت مستوى ثقافة كازخستان السياسية التي تعززت بشكل جدي، مضيفاً أن النتائج أكدت أن الشعب بوضوح عن ثقته برئيسه»، وكانت بادئة حقبة تسلمة الولاية الجديدة وعده الشعب الكازخي بتغييرات جذرية كما قال فى حملته الانتخابية.

وجرت مراسم أداء القسم بقصر الاستقلال في العاصمة أستانا، بحضور أعضاء الحكومة، ونواب البرلمان والسلك الدبلوماسي، فيما تلقى توكاييف التهانى والمباركات الدولية والاقليمية وبخاصة الواردة من واشنطن وموسكو وبكين ومن دول اسيا

الوسطى وتركيا، ومختلف دول العالم.

كما أعربت الامم المتحدة عن تفاؤلها ببداية حقبة جديدة من تاريخ كازخستان، معربة عن الأمل في أن تكون نتيجة الانتخابات مفيدة لكازاخستان الصديقة والشقيقة.

تقارير المراقبين حول الانتخابات :

فى ظل الاهمية الاستراتيجية لانتخابات الرئاسة الكازاخية، فقد شارك فى عملية المراقبة ٦٤١ مراقبًا من المنظمات الدولية والدول الأجنبية،كما أوفدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بعثة لمراقبة الانتخابات شددت على الأهمية التي توليها المنظمة لتلك الانتخابات فى ظل محورية دور كازخستان فى محيطها الآسيوى.

من ناحية أخرى، كشف نائب وزير الخارجية الكازاخستاني رومان فاسيلينكو،عن مشاركة بعثة مراقبة أوروبية برئاسة السفيرة أورسولا جاسيك ،وفريق مكون من ١١ خبيرًا، فضلاً عن نشر ٣٠ مراقبا طويل الأجل في جميع أنحاء البلاد، كما نشر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بعثة مراقبة مكونة من ٣٠٠ مراقباً من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمتابعة إجراءات يوم الانتخابات (EOM) بهدف تقييم مدي تماشي عملية الإقتراع مع التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الالتزامات والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية ، وكذلك مع التشريعات الوطنية.

وتابع المراقبون عن كثب المكونات الأساسية للانتخابات مثل: التشريعات المتعلقة بالانتخابات وتنفيذها ومدى احترام الحريات الأساسية، فضلا عن تقييم ومتابعة عمل ادارة الانتخابات اللوجيستسة والفنية وعملية الاقتراع وماقبلها من عمليات تسجيل الناخبين وأنشطة الحملة والتمويل البيئة الإعلامية والتغطية الإعلامية للانتخابات حل النزاعات المتعلقة بالانتخابات

ومن الجدير هنا، لفت الانتباه أن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان شارك سابقًا فى مراقبة ١٢ عملية انتخابية مختلفة في كازاخستان ، كان آخرها الاستفتاء الدستوري لعام ٢٠٢٢.

وكما كان متوقعاً، انتقدت رئيسة بعثة مكتب المؤسسات الديمقراطية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عملية الانتخابات مؤكدة ان توصيات البعثة لم

يتـم الامتثـال لها، ومع ذلك، أشـارت رئيسـة البعثـة أيضًا إلى تطورات إيجابية، لا سـيما اسـتخدام مبـادرات الرقمنـة في قطاع العدالة التى بسّـطت إجراءات الشـكاوى وزادت مـن اسـتجابة أجهـزة الدولـة، وتحولـت النزاعـات مـن المحاكـم المدنيـة إلى المحاكـم الإداريـة المتخصصة".

ومـن بـين أوجـه القصـور التـى تضمنهـا تقريـر البعثـة الاوروبيـة، أن الانتخابـات أجريـت في بيئـة خاليـة مـن المنافسـة، ونوهـت إلى الرقابـة الذاتيـة عـلى الصحفيـين والحملـة الانتخابيـة المقيدة،وأنـه عـلى الرغم مـن الإسـتعدادات اللوجيسـتية الفعالة، فـإن الانتخابـات سـلطت الضـوء عـلى الحاجـة إلى مزيـد مـن الإصلاحـات لجعـل التشريعـات ذات الصلـة وتنفيذهـا بما يتماشى مـع التزامات منظمة الأمـن والتعاون في أوروبـا لضـمان التعدديـة الحقيقيـة، كما تم انتقاد التغطية السـيئة للحملـة في البرامج الإخباريـة، إلى جانـب عـدم وجـود تحليـل نقـدي للمرشـحين وبرامجهـم في وسـائل الإعـلام، ورصـد بعـض حـالات الترهيـب والاعتداء عـلى الصحفيـين، وخلصت غاتشـيك إلى أنـه «خـلال الانتخابـات الرئاسـية المبكـرة في كازاخسـتان، لم يتم توفـير مراقبة ذات مغـزى في كثـير مـن الأحيـان، حيث لم يكن كل مـن المراقبين الدوليـين والمدنيين قادرين عـلى مراقبـة إجـراءات الفـرز والجدولـة دون قيـود، مـما قـوض شـفافية الانتخابات".

وبطبيعـة الحـال، ردت وزارة الخارجيـة الكازاخسـتانية عـلى الانتقـادات الأوروبية، وفنـدت عـبر بيـان صـادر تلـك الانتقـادات، واصفـة تقريـر بعثـة مكتـب المؤسسـات الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان التابـع لمنظمـة الأمـن والتعـاون في أوروبـا لمراقبـة الانتخابـات الرئاسـية المبكـرة في الجمهوريـة، بأنـه «متحيـز". وينتقـص لقواعـد الموضوعيـة والحياديـة،

وجـاء في التعليـق أن بيـان بعثـة منظمـة الأمـن والتعـاون في أوروبـا يحتـوي عـلى اتهامـات وانتقـادات لا أسـاس لهـا ويتعـارض مع اسـتنتاجات بعثات جميـع المنظمات الدوليـة والإقليميـة الموثوقـة التـي راقبـت الانتخابـات أيضًـا، مما يدل مـرة أخرى على تحيزهـا"، كـما أكـد أن محتـوى بيـان منظمة الأمـن والتعـاون في أوروبا يشـير إلى عدم وجـود رغبـة في تطويـر تعاون طويـل الأمد وبناء مع السـلطات الكازاخسـتانية، والذي سـيؤخذ بـلا شـك في الإعتبار.